البورصة العربية للتمور وحلم الاستثمار في قطاع النخيل

د. نهلا عبد الفتاح عواد
رئيس قسم تربية الفاكهة، مركز البحوث الزراعية
nohawad@yahoo.com

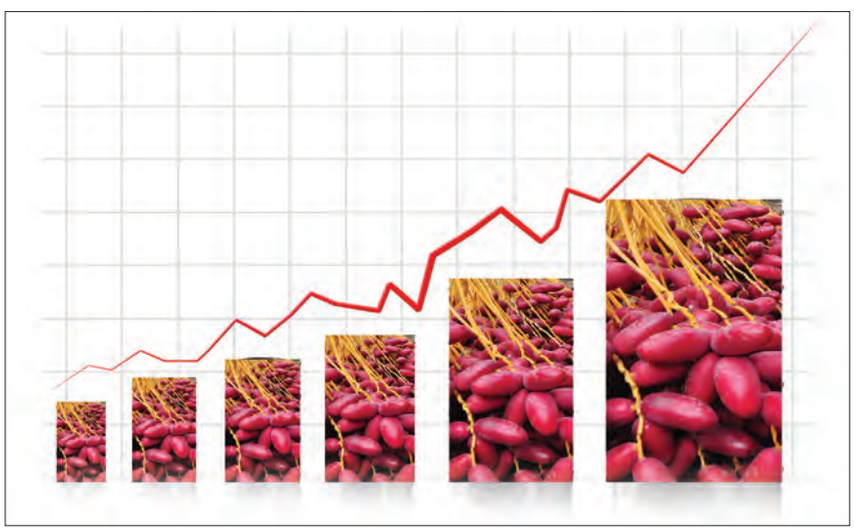

يعد نخيل التمر أهم محصول في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في العالم، وقد حظي بتقدير كبير في جميع أنحاء العالم، وخاصة في حضارات الشرق الأوسط منذ العصور القديمة. يبلغ إجمالي الإنتاج العالمي من التمور 7.5 مليون طن في عام 2012 بقيمة إجمالية بلغت 4366 مليون دولار أمريكي، وكانت الدول العشر الأولى المنتجة بترتيب تنازلي هي مصر وإيران والمملكة العربية السعودية والجزائر والعراق وباكستان والسودان، عمان، الإمارات العربية المتحدة، وتونس وذلك طبقاً لإحصائية (الفاو 2015).

ولقد بدأت الدول العربية في تعزيز برامج التنمية المستدامة لمحصول نخيل البلح من خلال عدة مبادرات إلا أن تلك

المبادرات ما زالت في مراحلها الأولى. وقد اهتمت الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مصر باستيراد عدد من الأصناف الجديدة الواعدة. وعلاوة على ذلك، فإن زراعة هذا المحصول المهم تجارياً، وتعزيز الصناعات القائمة عليه، وزيادة الوعي بالثمرة بين المستهلكين تأتي تحت الأولوية الوطنية من خلال الإنتاجية وإضافة القيمة. ولا بد قبل التطرق لموضوع البورصة إلقاء الضوء على بعض النقاط الهامة التي تعزز ضرورة تأسيس بورصة عربية للتمور

تدهور أشجار النخيل في الدول العربية

مثل أي نبات تتعرض أشجار النخيل للتدهور وأحياناً للموت بسبب النشاط البشري. وعلى الرغم من أن زراعة نخيل التمر في مناطق النمو في العالم لها تاريخ طويل، إلا أن الجهود التي بذلت لتطوير هذا المحصول المهم، وإن كانت هامة، ولكنها لا تزال غير كافية، وتقل عن التوقعات. وبصفة عامة، فإن جودة المنتج لا تزال منخفضة، وإرتفاع خسائر المحصول في الحقول بعد الحصاد، وانخفاض جودة منتجات التمور والمنتجات الثانوية منها.

ويواجه قطاع إنتاج نخيل البلح مشاكل خطيرة، مثل انخفاض المحصول، وانتشار الآفات، فضلاً عن قيود التسويق. وعلى مدى العقد الماضي، تراجعت الإنتاجية في مناطق الزراعة التقليدية حيث تسببت الآفات والأمراض في إحداث آثار كبيرة على الإنتاج في البلدان العربية مما يعكس ضرورة إجراء بحوث متقدمة على جميع المستويات الحقلية، المعملية، التسويقية والارشادية.

لسوء الحظ، انتشرت الآفات والأمراض بشكل متزايد مع توسع التجارة والسفر في نظام العولمة وتعد سوسة النخيل الحمراء من أهم الآفات الأكثر أهمية التي تصيب نخيل البلح في العالم وتم الكشف عنها في العديد من بلدان جنوب آسيا منذ الثمانينات وانتشرت بسرعة في نطاقها الجغرافي غرباً ووصلت إلى العديد من

البلدان في الشرق الأوسط وأوروبا. وهي موجودة الآن في مصر والأردن والعراق وأقاليم السلطة الفلسطينية والكويت والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا فرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا.

كما انتشر مرض البيوض الفطري (Fusarium oxysporum f. sp. albedinis Malencon) والذي يهدد أشجار النخيل في شمال أفريقيا باستثناء تونس وقد أثر على جميع بساتين النخيل المغربية تقريباً، وكذلك بساتين الصحراء الغربية والوسطى الجزائرية؛ فقد أدى إلى موت ما يزيد عن 12 مليون شجرة في المغرب و 3 ملايين في الجزائر وسرع من التصحر.

وبالإضافة إلى ذلك وجود عوامل الاجهاد مثل الجفاف والملوحة والتقنيات الثقافية التقليدية في التعامل مع هذه الشجرة على أنها تتحمل كل الظروف القاسية. كما يعاني أيضاً قطاع التمور في الوقت الحاضر من نقص في الأيدي العاملة المدربة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، في الوقت ذاته إنخفض سوق تصدير التمور إلى أدنى حد ممكن بسبب عدم تنظيم تجارة التصدير وعدم سرعة نقل وشحن الثمار والتي تعتبر سلعة سريعة التلف حيث يمكن. إن الانخفاض في القدرة الإنتاجية لنخيل البلح وتدهور نوعية الإنتاج في حد ذاته هما المؤشران الرئيسيان للتدهور.

كما أن أساليب قياس جودة المنتج واستخدام منتجات البلح والمنتجات الثانوية بحاجة إلى تحسين. وزيادة سرعة الرياح والعواصف يؤدي إلى زيادة في المستويات من الغبار المتوقف في الهواء، وانخفاض تسرب المياه إلى التربة بسبب زيادة الجريان السطحي والفيضانات وانخفاض مستويات المياه الجوفية في بعض المناطق، بالإضافة إلى انخفاض نوعية المياه الجوفية مما أدى إلى زيادة ملوحة التربة وفقدان الخصوبة. بالإضافة إلى زيادة الانجراف الرملي وتطوير حقول الكثبان الجديدة في بعض المناطق يشكلان سبباً كبيراً لتدهور نخيل البلح. إضافة إلى النقص الحاد في العمالة الماهرة مع زيادة الطلب على الأجور كما ذكر سابقاً، أدى إلى إهمال العديد من العمليات الزراعية اللازمة للإنتاج السليم مع الضعف الملحوظ في الخدمات الحكومية لتوسيع نطاق النشاط الزراعي لنخيل البلح وحمايته أدى إلى انخفاض كبير في إنتاجية الأشجار وساهم بشكل كبير في تدهور نخيل التمر في البلدان العربية.

وهناك سمة هامة أخرى لنخيل البلح هي

أن معدل نموه بطيء إلى حد ما ومعمر لفترات طويلة، لذلك، فإن التخطيط الطويل الأجل ضروري لتحقيق تنمية مستدامة لمزارع نخيل البلح. وعلاوة على ذلك، يجدر النظر في التغيرات المناخية المحتملة الطويلة الأجل التي يحتمل أن تحدث في المنطقة العربية من خلال إختيار الأصناف المناسبة لكل منطقة، مع مراعاة الخصائص الحسية الجيدة لهذه الأصناف والمقبولة للمستهلك. وعليه فإن متطلبات النمو المحددة التي يمكن أن تضمن هذه التوقعات يجب أن تؤخذ في الاعتبار بشكل صحيح عند اختيار الأصناف المناسبة.

وللنهوض بهذا القطاع لابد من معالجة العديد من المشاكل على النحو التالي، حل ملوحة المياه والتربة باستخدام الإدارة الصحيحة، وإنشاء بنوك الجينات لأشجار النخيل، ميكنة العمليات الزراعية وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل للعمال والمزارعين في جميع عمليات الزراعة وإنشاء بساتين نخيل التمر المثالية وإنشاء قواعد بيانات لزراعة النخيل وتسويقه وتصنيعه.

بالإضافة إلى الاهتمام بالممارسات الزراعية الصحيحة من الري، والتسميد، ومكافحة الآفات المتكاملة، والتقليم، والتلقيح، وتقنيات الحصاد حيث أن هناك حاجة ماسة لتحسين عملية الحصاد والتعبئة والتخزين ونقل التمور. هذا بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى مثل تعزيز القدرة التقنية للعاملين في النخيل، وزيادة القدرة البحثية في مجال زراعة نخيل البلح وبخاصة فيما يتعلق بجودة الثمار، كما ينبغي تشجيع المزارعين وخاصة الصغار منهم من خلال دفع الإعانات لهم فقط فى حالة زراعتهم للأصناف ذات النوعية الجيدة من التمور، وتطبيق برامج نوعية شاملة، ووضع مواصفات قياسية للثمار في الأسواق المحلية والدولية من أجل تحسين الإيرادات الاقتصادية من الإنتاج ونوعيته. وفتح قنوات تسويقية جديدة واستخدام الثمار منخفضة الجودة في صناعات التحويل. لذا فإن تأسيس الجمعيات التعاونية لتلبية متطلبات ما بعد الحصاد والتحضير والتجهيز والتسويق له أهمية كبيرة فى خدمة قطاع نخيل البلح. وأخيراً، من الضروري اعتماد حملات إعلانية للترويج لنخيل البلح، ومنتجاته، وفوائدها من خلال وسائل الإعلام.

من ناحية أخرى يجب دعم التصنيع والتسويق من خلال إنشاء مصانع جديدة وتطوير القائم منها واستغلال مخلفات النخلة وتدويرها بما يحقق حماية للبيئة وإضافة قيمة تسويقية من هذة المخلفات. وفي هذا الشأن أشار المهندس الكيميائي فؤاد منصور فى إحدى منشوراته أنه بالفعل في العراق استخدمت مخلفات النخيل كمادة أولية أساسية لمشاريع صناعية عديدة خلال فترة ازدهار الصناعة في ذلك البلد (قبل حرب الخليج الأولى) فأنتجت منها الألواح الخشبية الليفية (MDF) والألواح الخشبية الحبيبية (Particle Board) والأبواب الخشبيه البلاستيكية (Wood Plastic Doors) وفحم مخلفات النخيل (Date Palm Charcoal) كما استخدمت في الصناعات العسكرية أيضاً لإنتاج الألفا سليلوز الذي استخدم آنذاك في صناعة المتفجرات وغير ذلك من صناعات أخرى. كما أشارت العديد من الدراسات إلى المنتجات العديدة التي يمكن الحصول عليها من بذور نخيل البلح من إنتاج للزيت، علف للحيوانات، إستخلاص المركبات فينولية واستخدامها كبديل للقهوة. إن عملية تجميع مخلفات النخيل وطريقة نقلها من المزارع إلى موقع المشروع الصناعي تشوبها من حيث المبدأ صعوبات وتكاليف تؤثر سلباً بشكل أو بآخر على الجدوى الاقتصادية لاستخدام تلك المخلفات في أي مشروع صناعي. وهنا أفاد المهندس فؤاد منصور أن الباحثون وضعوا حلولاً ناجحة لتجاوز تلك العقبة بعد إجراء تجارب ميدانية واسعة تم تطبيقها على مشروعين صناعيين كبيرين لاستثمار مخلفات النخيل في العراق وتجارب ميدانية أخرى في دولة الإمارات (في مدينة العين) فكانت نتائجها تشير إلى نجاح باهر من حيث سهولة تطبيقها إضافة إلى المردودات الاقتصادية الإيجابية العالية لها على المشروع الصناعي، حيث باستخدام هذه الطريقة المبتكرة يتم اختزال كلفة تجميع ونقل مخلفات النخيل إلى ما نسبته 4 – 1 من الكلفة الفعلية لتجميع ونقل تلك المخلفات بالطريقة التقليدية، وهو اختصار بالكلفة لا يستهان به إطلاقاً.

أهداف البورصة العربية للتمور

تهدف البورصة العربية للتمور إلى تنظيم تجارة التمور في الدول العربية حيث يمكن تخزين التمور وتصنيعها، بدلاً من الأسواق التي تتعرض فيها البضائع للفساد، فهي مشروع متكامل به جزء صناعي وآخر تجاري. وتساعد على ضبط الأسعار تلقائياً، وفي وقت قصير، لأن أسعارها ستجبر الجميع على العمل من خلالها، كما أنها ستحفز التجار على ضخ الأموال وشراء التمور الطازجة والمصنعة، لأنها ستكون مجهزة، من حيث النقل والعرض والتخزين.

كما تهدف البورصة العربية للتمور أيضاً إلى تقديم العديد من الخدمات للتجار، أهمها على سبيل المثال تحديد مستويات جودة معتمدة للمنتج الزراعي من التمور وكذلك المشتقات الصناعية منه بأسعار متدرجة واقعية بما يدعم آليات السوق الحرة.

كما أن بورصة التمور ستؤدي إلى استقرار الأسعار على مدار العام ومما سيسهم فى تمكين متخذي القرار من الحصول على معلومات جغرافية دقيقة عن حجم الإنتاج وتطوير الأسعار وتوفر السلع وسيساعد الحكومات فى التخطيط الزراعي والصناعي والاستيرادي والذي بدوره سينعش السوق الزراعي للتمور بالدول العربية.

إن بورصة التمور ستؤدي إلى الحد من التجارة العشوائية وذلك بتوفير عدد من

الـوكـالات لاستيعاب صـغـار المـزارعـين المعـارض والثلاجات وزيـادة الـصـادرات الـزراعـيـة مـن خـلال إقـامـة مجموعة من محطات التصدير.

وسوف يترتب على ما سبق تقليل الفاقد والحد من المخزون الراكد وتكاليف النقل، مـن خـلال إقـامـة مناطق صناعية يقام بها الـصـنـاعـات البسيطة مثل صناعة المركزات ودبس التمر والمربات والكرتون والتعبئة والتغليف.

عـلاوة على إتاحة مستلزمات التسويق المحلي ولأغـراض التصدير مـن أدوات تعبئة وخـلافـه وسينعكس ذلـك على مستوى الكفاءة التسويقية بـالأسـواق العربية وبالتالى زيـادة القيمة الُمضافة وزيـادة دخول الـزراع وما يترتب عليها من زيـادة الدخل الزراعي من هذا المحصول الـحـيـوي ومساهمته في زيـادة الدخل القومي العربي.

إن قرار إنشاء بورصة عربية للتمور سيعود على الـدول العربية بالنفع الاقتصادي، حيث أنه من المتعارف عليه اقتصادياً أن الدول التي تسعى لإنشاء بورصة بها لابد أن تملك سلعة زراعية تكون لها القدرة على التحكم في الأسعار العالمية بها كما هو واضح في تحكم أمريكا في بورصة القمح والـذرة العالمية وكذلك البرازيل في بورصة البن لسيطرتها على إنتاج البن عالمياً، وأيضاً بريطانيا على بورصة الدهب وهكذا. وحـيـث أن الـدول العربية تنتج وحدها 95% من الإنتاج العالمي للتمور ما يعطي مـؤشراً لنجاح هـذه البورصة.

إن وجود تلك البورصة في الدول العربية سيعطي ثـقـلاً اقـتـصـاديـاً كبير للتمور العربية، كما أنه سيزيد من فرص العمل وهو ما سيسهم بشكل مباشر في حل مشكلة البطالة ويوفر احتياجات الدول العربية للتبادل فيما بينها للمنتجات الصناعية والثانوية المشتقة مـن هذة الشجرة المباركة، هـذا فضلاً عن زيـادة حجم الاستثمارات الجديدة والقضاء على المـمارسـات الاحتكارية، والتي تعد من أهم الآثار الإيجابية لإنشاء البورصة التي ستجعل من الـدول العربية مـركـزاً مالياً وتجارياً كبيراً لقطاع التمور .

وسيحتاج تأسيس بـورصـة التمور إلى تـشـكـيـل فـرق عـمـل متخصصة لـبدء التحضيرات الفنية، لعمل نواة لإنشاء أول وأكبر بورصة للتمور في منطقة الشرق الأوسط لتجميع وتداول التمور ومنتجاتها التصنيعية الأولية والثانوية، بحيث تتم بتحالف جميع الـدول العربية وسيكون ذلك بمثابة بارقة أمل وانطلاقة زراعية نحو تحقيق التنمية المستدامة لنخيل البلح، و نظراً لثقل الموقع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط، ولأن موقع الدول العربية الجغرافي يؤهلها لأن تكون مركزاً لوجستياً محورياً عالمياً لتجارة التمور دولياً مما يوفر لها عوامل النجاح.

البورصة العربية للتمور تعد آلية جيدة نظراً لأهمية حجم العائد الإيجابي بعيد المدى على القطاع، حيث ستكون إحدى أبرز آليات تمويل العملية الزراعية بتكلفة تناسب قـدرات المـزارع الصغير وسوف تفتح الباب أمام سلاسل المتاجر العالمية للاستثمار، تنظيم وتنمية التعاقدات لتحقيق استقرار الأسعار على مدار السنة في منتجات التمور الزراعية والصناعية الموجهة إلى التصدير والارتقاء بجودتها.

إن إنشاء بورصة حقيقة للتمور سيكون مرتبط ارتباطاً وثيقا بحصر دقيق لجميع الأصـنـاف المختلفة الـتـي يتم زراعتها وإنتاجها داخـل الـدول العربية وعملية الحصر هذه تتطلب تعاون وتكاتف جميع الدول العربية.

ولابد من الاخذ في الاعتبار الموقع الذي ستقام فيه البورصة بحيث تكون منطقة لوجستية تشمل مساحات مخصصة للشحن والتفريغ والتخزين كما تتضمن معملاً مجهزاً بـأحـدث أجـهـزة التحاليل الكيميائية لتحليل عينات من التمور الواردة للبورصة لإصدار شهادة الجودة واعتماد صاحب المحصول المسوق بالبورصة.

ويعد إنشاء بورصة عربية للتمور إنطلاقة فيما بعد للتمور العربية نحو العالمية حيث يمكن ربـط بـورصـة التمور بغرفة التجارة العالمية عبر الشبكة العنكبوتية، بحيث يتم عـرض المنتجات مـن داخـل النقطة التجارية عبر شاشات العرض في مركز التجارة الدولية، وتتم المنافسة والبيع والتخليص إلكترونياً، إلى جانب تقديم معلومات دقيقة عن وارد التمور والصادر، فضلاً عن تحديد النوع والجودة ورصد حركة النشاط الاقتصادي بالمنطقة لحظة بلحظة.

وتـقـوم إدارة الـسـوق بمتابعة إجـراءات الـوزن والتسلم داخـل البورصة بجانب متابعة الأصـنـاف الـذي تم شراؤهـا من قبل التجار والشركات في حالة ترحيله أو تخزينه أو تصنيعه.

مـن أهـم مـمـيـزات بـورصـة الـتـمـور أنها ستعمل على ضبط سوق التمور حيث أن السوق سيكون مفتوح للتعامل مع كافة الشركات العالمية والمحلية وفق ضوابط وأسس معينة مثل إصدار رخصة تجارية سـاريـة المـفـعـول، وإبـراء الـذمـة، وخلو الـطـرف مـن الـضـرائـب بمـا يضمن حق المزارع وحقوق الدول المشاركة.

وعن المستقبل فإنه لابد من التخطيط لجعل بورصة التمور بورصة عالمية بحيث يتم ترحيل المحصول إلى موانئ التصدير بـعـد إكـمـال عـمـلـيـات الـفـرز والفحص والمعايرة، مع تجهيز قاعة المزاد بأحدث الأجـهـزة لتحسين بيئة الـعـمـل، بجانب الاهـتـمـام بالتحصيل الإلـكـتـروني بإعداد منظومة متكاملة من النظم والبرامج الـتـي تـهـدف إلى تـسـهـيـل عـمـلـيـات استخراج الإيصالات، وربـط الطرفيات، وإضافة مستخدمين للنظام، وإضافة خدمة للوحدة أو تعديلها، وكيفية تعديل المستخدم، وتغيير كلمة المرور وإيقاف مـسـتـخـدم عـن الـعـمـل، وتـفـعـيـل آخـر لمعاودة العمل.

References

http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1541-4337.12162/full
http://agri-palm.com